

تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة - حالة الجزائر-

أ. أوريسي هبة الله
أستاذة مساعدة
جامعة العربي التبسي - تبسة
h.ourici12@yahoo.com

أ. مسعي بلال
أستاذ مساعد
جامعة العربي التبسي - تبسة
bilel_messai@yahoo.com

ملخص:

جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يقوم على فكرة التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال القادمة، ونتيجة النمو المتسارع للسياحة برزت ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية وصلاحيات الموارد السياحية، وتبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة، ومن خلال هذا العمل سيتم التطرق إلى الانعكاسات الايجابية والسلبية لتنافسية السياحة التقليدية والتسابق نحو جذب السياح على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، وما لهذا القطاع من أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية للدول عامة والجزائر خاصة، وبالمقابل ما له من تأثيرات سلبية على ثقافة المجتمع وعلى البيئة الطبيعية ومواردها.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، القطاع السياحي، التنمية المستدامة.

Résumé:

Le concept de développement durable est venu comme un remplacement pour un concepts élargis de développement précédent, ce nouveau concept est basé sur l'idée de la bonne gouvernance des ressources disponibles pour servir les générations actuelles sans compromettre l'avenir des générations à venir, et en conséquence de la croissance rapide du tourisme a émergé phénomènes négatifs sur l'environnement et la culture locale et la validité des ressources touristiques, et cristallisé à partir de ces effets les concepts, les attitudes et les politiques notamment le concept de durabilité, et à travers ce travail seront adressées aux traditionnels réflexions compétitifs positifs et négatifs du tourisme et de course à attirer les touristes dimensions du développement durable en Algérie, et à ce secteur de l'importance économique du général sociale et environnementale des États et l'Algérie en particulier, en revanche, ce que ses effets négatifs la culture de la communauté et de l'environnement et des ressources naturelles.

Mots clés: la compétitivité, le tourisme, le développement durable

مقدمة:

لقد أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمعظم الدول، وحتى يتحقق هذا فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد الموارد المتاحة المادية والبشرية بطريقة عقلانية ضمن سياسيات واستراتيجيات كلية قطاعية في إطار مستدام للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وعلى هذا الأساس يقودنا الحديث إلى البدائل الاستراتيجية التي يشكل قطاع السياحة أحد أهمها والمعول عليها في دفع عجلة التنمية من خلال ما توفره من رؤوس أموال، إذ تشكل موردا هاما وقطاعا استراتيجيا فعالا لا ينصب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الباطنية الأخرى إضافة إلى آثارها الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية للبلد.

إن اقتناع الدول بأهمية الصناعة السياحية دفعهم إلى اتخاذ إجراءات عديدة لتأمين تنافسية قطاعاتهم السياحية في المرحلة المقبلة، مما سبق تتضح لنا معالم الدراسة التي يمكن معالجتها من خلال النقاط التالية:

أولا: السياحة وتنافسية السياحة.

ثانيا: التنمية المستدامة والسياحة.

ثالثا: تنافسية السياحة في الجزائر.

أولاً: السياحة وتنافسية السياحة:

1. السياحة:

للوصول إلى تعريف عام وشامل للظاهرة سنورد تعريف علمي ورد في قاموس (Petit Robert): "على أنها مجموع الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح وإقامتهم خارج سكناتهم اليومية وهي تتمثل في الأعمال والأدوات التي تتعلق بإقامة السياح وتنقلهم ونشاطاتهم الترفيهية"، فالسياحة إذا تشمل على عدة عناصر: "وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم والملاهي، والمقاهي، والحدائق وغيرها... والوقت الحر" فهي بذلك تكون صناعة تختلف عن الصناعات الأخرى نظراً لتداخل عدة قطاعات ونشاطات في تكوينها⁽¹⁾.

وفي سنة 1963 عرفت الأمم المتحدة السائح بأنه: "الشخص الذي يسافر إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه ويقيم بها لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يعد فيه البلد الأجنبي موطناً له"⁽²⁾.

2. تنافسية السياحة:

حسب تعريف المنظمة العالمية للسياحة تعرف التنافسية السياحية على أنها: "الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين"⁽³⁾.

كما تعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها: "قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدول في هذا القطاع، والقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء المحلية الداخلية أو الأجنبية الخارجية، من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح"⁽⁴⁾.

ويتم معرفة وتحليل التنافسية على مستوى القطاع بمقارنته مع القطاعات المنافسة في البلدان الأخرى، فتنافسية القطاع تقاس بنمو الحصة السوقية له ومقارنتها بباقي القطاعات المنافسة الأخرى، ويكون القطاع تنافسياً أيضاً إذا حقق عوائد عالية أعلى من المتوسط مع وجود منافسة حرة من قبل الموردين الأجانب ويكون القطاع تنافسياً إذا كان مستوى تكاليف الوحدة الواحدة المنتجة (المتوسطة) تساوي أو أقل من مستوى تكاليف الوحدة لدى الأجانب⁽⁵⁾.

1.2. قياس تنافسية القطاع السياحي:

يمكن تقييم التنافسية كما ونوعاً، فيكون قياسها كما من خلال النظر إلى عدد السياح الوافدين كل عام حجم الإيرادات الناجمة عن السياحة، مستوى إنفاق كل سائح، ومدة الإقامة (عدد الليالي)، أما قياسها نوعاً فيعني درجة رضا السائح، وجود اعتراضات أو عدم وجودها، درجة الخدمة لدى المقيمين على السياحة في البلد المضيف، ونوعية التسهيلات والخدمات وغيرها.

تعددت التقارير العالمية التي تناولت قياس التنافسية من خلال المؤشرات التي تغطي عددا كبيرا من دول العالم، وفي مايلي أحد أهم هذه المؤشرات التي اهتمت بشكل مستقل بقياس التنافسية الدولية لقطاع السياحة والسفر.

❖ مؤشر التنافسية العالمي للسياحة والسفر TCI: "Tourism & Travel Competitiveness"

:"Index

وهو عبارة عن دراسة رئيسية تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) "World Economic Forum"، ضمن تقرير سنوي يدعى بتقرير التنافسية العالمي للسياحة والسفر⁽⁶⁾، يهدف مؤشر التنافسية العالمي للسياحة والسفر إلى توفير أداة استراتيجية واضحة وشاملة تسمح بقياس العوامل والسياسات المحفزة على تطوير قطاع السياحة في مختلف الدول، وذلك من خلال تقديم تقييمات مفصلة عن بيئة السياحة والسفر لهذه الدول في جميع أنحاء العالم، كما أن نتائج هذا المؤشر لا يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار من قبل جميع الجهات المعنية للعمل على تحسين تنافسية صناعة السياحة في اقتصادياتها الوطنية، وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي⁽⁷⁾.

وفي هذا السياق، ركز التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في قطاع السياحة والسفر والذي يستند إلى فكرة الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، على موضوع حماية البيئة، وذلك من خلال تعزيز أهمية المعيار البيئي في المؤشر المستخدم لقياس تنافسية قطاع السياحة والسفر، والمواضيع التي شملتها الأجزاء التحليلية في التقرير.

ويقوم المؤشر العام لتنافسية قطاع السياحة والسفر على 14 ركنا لتنافسية القطاع هذه العناصر نظمت في ثلاث مؤشرات فرعية كالآتي:⁽⁸⁾

- **الإطار التنظيمي:** يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل خمس دعائم: القواعد السياسية والأنظمة، السلامة والأمن، الأنظمة البيئية، الخدمات الصحية والنظافة، وألويات السياحة والسفر.
- **بيئة السياحة وبنيتها التحتية:** يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل خمس دعائم: البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتنافسية الأسعار.
- **الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية:** وتتضمن رأس المال البشري، السياحة الوطنية والمصادر الطبيعية والثقافية.

3. اتجاهات السياحة الدولية:

يمثل القطاع السياحي قطاعا رئيسيا في النشاط الاقتصادي للعديد من الدول والمصدر الرئيسي للدخل خاصة للدول التي تفتقر إلى المواد الأولية المستعملة في الصناعة، والسياحة الدولية قطاع اقتصادي هام جدا

وصناعة متميزة يمكن الاعتماد عليها كمصدر دخل مستدام حيث أنه نظرا للاهتمام المتزايد لهذا القطاع توقعت منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في العالم إلى ما يقرب من 1.6 مليار بحلول عام 2020 كما توقعت المنظمة أن تسجل مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو تزيد على 5٪ سنويا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4.1٪. وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، اعتبر الخبراء أن السياحة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً لإخراج العالم من حالة الركود الاقتصادي.⁽⁹⁾

إن اقتناع الدول بأهمية الصناعة السياحية دفعهم إلى اتخاذ إجراءات عديدة لتأمين تنافسية قطاعاتهم السياحية في المرحلة المقبلة، فاتخذت الصين إجراء عبر إدخال صناعة السياحة في خطة تحفيز الاقتصاد لمواجهة الأزمة، حيث ضخت الحكومة الصينية مئات المليارات من الدولارات في هذه الخطة، كما أعلنت تايلاند عن 100 ألف تذكرة طيران مجانية لزيارتها وكوريا الجنوبية أعلنت عن رحلات مجانية للأجانب المقيمين فيها وهناك دول تقدم حوافز مادية وإعلانات لكبار منظمي الرحلات.

إن هذه الأمثلة تعطي صورة واقعية عن اهتمام الدول بتطوير الصناعة السياحية وجعلها وسيلة أساسية للخروج من الأزمة العالمية، وبالتالي ستشهد المرحلة المقبلة تنافساً حاداً بين الدول لاستقطاب السياح⁽¹⁰⁾.

ثانيا. التنمية المستدامة والسياحة:

1. التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ألا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانيات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

التعريف العام الشائع "تعريف برونتلاند": يتلخص المفهوم بعبارة بسيطة هي: "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة- للاستجابة لحاجاتها أيضا"⁽¹¹⁾ من خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند (Brundtland).

يتضح من خلال هذا التعريف أنه وعلى المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا وحماية بيئية.

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة، هو وجوب ألا تهدد الممارسات الحالية، مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية، أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية، أو مستويات أفضل للأجيال القادمة⁽¹²⁾.

وتختلف التنمية المستدامة من منظور الدول المتقدمة والمتخلفة، فبالنسبة للدول المتقدمة هي لإجراء تقليص مستدام لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول المتخلفة هي ترشيد توظيف الموارد الطبيعية من أجل تخفيض حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

2. السياحة المستدامة:

تعتبر السياحة من النشاطات التي تواجه تحديات بيئية متعددة نتيجة لطبيعة نشاطها وارتباطها بالبيئة، من حيث كونها نشاطا قائما على كثافة استخدام الموارد الطبيعية.

عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة على أنها: " التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبى احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة."⁽¹³⁾

كما تعرف على أنها: " الاستغلال العقلاني والمثالي للمناطق السياحية التي تزخر بها الدولة ويكون هذا الاستغلال من جميع الجوانب، فهي نقطة التلاقي بين احتياجات السياح والمنطقة المضيفة لهم، فهي تلبى احتياجات السياح وتعمل على الحفاظ على المواقع السياحية وتزيد من فرص العمل للمجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك تقوم بإدارة جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والجمالية وتقوم بالحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي والواقع الحضاري."⁽¹⁴⁾

وهذا المفهوم تشكل السياحة المستدامة نوعا من السياحة يسهل ويدعم التنمية المستدامة ويذهب البعض إلى مساواة السياحة المستدامة بالسياحة البديلة كونهما يعنيان بالمحافظة على البيئة ومواردها كمقومات للجذب السياحي.⁽¹⁵⁾

ومما سبق نستطيع القول إن السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية (دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد) وذلك بشكل مستمر ومتواصل وتتوقف هذه الاستدامة على الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والاستدامة الثقافية وأخيرا الاستدامة البيئية.

ثالثا. تنافسية السياحة في الجزائر.

1. تشخيص واقع تنافسية السياحة في الجزائر:

ويتم تشخيص هذا الواقع من خلال:

● مؤشر تنافسية السياحة والسفر:

ويهدف المؤشر إلى توفير أداة استراتيجية شاملة لقياس العوامل والسياسات التي تساعد على تطوير قطاع السياحة والسفر في الدول المعنية، حيث يوفر التقرير بيانات وتقييمات تفصيلية لمناخ السفر والسياحة في جميع أنحاء العالم، ويمكن استخدام النتائج من قبل جميع الجهات المعنية بالسفر والسياحة للعمل على

تحسين القدرة التنافسية للقطاع، مما يسهم في نموه وازدهاره في الدولة ككل. والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر.

جدول رقم (1): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر خلال الفترة (2007-2010)

2010	2009	2008	2007	
113	115	102	93	المؤشر الكلي
112	108	99	89	الإطار التنظيمي
110	98	93	93	بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية
116	127	98	97	الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية

المصدر:

من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2007-2011)

مما سبق يتضح ما يلي:

كان ترتيب الجزائر من خلال المؤشر الكلي على التوالي: 93، 102، 115، 113، أي بتراجع بلغ في المتوسط 6.66% ورغم التحسن الطفيف سنة 2010 برتبتين إلا أنها تبقى متأخرة، واستنادا إلى المؤشرات الواردة في التقرير تبين أن سبب احتلال الجزائر لهذه المراتب يرجع إلى الأسباب التالية:

(نقص في إعداد القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع السياحة: قلة الهياكل والمنشآت بمختلف أنواعها المطارات، أماكن الاستقبال...: قلة الاحترافية: ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة: الظروف الأمنية: ضعف الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة: سيطرة القطاع العام: الخدمات المقدمة غير تنافسية).

2. انعكاسات تنافسية السياحة على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر:

1.2. الانعكاسات الاقتصادية:

ينظر إلى السياحة من المنظور الاقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية، ويمكن إعطاء صورة رقمية عن هذه المساهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال الآتي:

• واقع السياحة في الجزائر:

تعتمد صناعة تنافسية السياحة على عامل رئيسي هو جذب السياح، وأصبح هذا العامل فنا وعلمًا يرتبط بكافة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة، الجدول التالي يوضح تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر والإيرادات الموافقة لها.

جدول رقم (2): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر والإيرادات الموافقة خلال الفترة (2007 – 2010)

السنوات	2007	2008	2009	2010
عدد السياح (مليون سائح)	1.74	1.77	1.91	2.50
الإيرادات (مليون دولار)	215.3	218.9	300	387

المصدر:

المنظمة العالمية للسياحة (2008-2011).

بالنسبة للجزائر لم تكن الحركة السياحية الدولية الوافدة إليها تمثل مكانة مهمة، وذلك لاعتبارات إيديولوجية (النهج الاشتراكي) السائدة خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال، وقد ازدادت الأمور تعقيدا منذ أوائل التسعينات نتيجة تردّي الأوضاع السياسية والأمنية، والتي أثرت بشكل ملحوظ على جذب السياح الأجانب إليها.

كما أن الإيرادات السياحية تكاد تكون منعدمة رغم أنها في ارتفاع مستمر سنة بعد سنة إلا أن هذا الارتفاع يعتبر متواضعا جدا بالنظر إلى المبالغ المتحصل عليها، حيث كانت قيمتها سنة 2006 حوالي 215.3 مليون دولار، لتصل إلى 300 دولار سنة 2008، ومرد ذلك انعدام الاستقرار السياسي في المقام الأول، وغياب الاهتمام بهذا القطاع من طرف المسؤولين المعنيين، وتهميشه بشكل يكاد يكون كليا، باعتباره قطاعا ثانويا ومشكوك في مردود يته.

مما سبق يتضح بأن نمو السياحة مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات، وبالأوضاع الأمنية السائدة والتي تساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي في الجزائر، مما أثر سلبا على حجم إيراداتها من هذا القطاع.

2.2. الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

يتجسد البعد الاجتماعي للسياحة في تحسن مستوى معيشية الأفراد والمجتمعات خاصة في المناطق السياحية التي سيتم توفير مناصب شغل إضافية فيها، كما سيتم العمل على تطوير الخدمات العامة فيها، وتحسين شروط الحياة بها عن طريق دعم البنى التحتية فيها، كما سينعكس ذلك الأثر بشكل كلي على المجتمع ككل نتيجة العوائد المتأتية من دخل السياحة.

في المقابل يمكن لهذا البعد أن يتجسد في جوانب سلبية أخرى، فعلى الصعيد الاجتماعي تؤدي الحركة السياحية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة كثرة الطلب مما يؤثر على القدرة الشرائية للمقيمين كما أن الثقافات المختلفة الوافدة مع السائحين يمكن ألا يتلاءم مع ثوابت المجتمعات المضيفة مما ينعكس سلبا

على هوية هذه الأخيرة، فينقل إليها سلوكيات وأفكار وممارسات تؤدي إلى تسوية ثقافة وأسلوب حياة الدول المضيفة.⁽¹⁶⁾

3.2. الانعكاسات البيئية:

ينبع البعد البيئي للسياحة من الوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة له البيئة نتيجة ممارسات الأفراد من جهة وممارسات الشركات والمصانع من جهة أخرى والتي أدت إلى تدهور الوضع البيئي بشكل كبير، انطلاقا من هذا الواقع ووعيا بضرورة إصلاحه ومحاربة سلبياته وبجهود كل المنظمات المدافعة على البيئة برز البعد البيئي الإيجابي للسياحة لمحاربة الممارسات السلبية التي كان جزء منها مرتبطا أصلا بالسياحة.

3. استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

تنبع أهمية تنمية قطاع السياحة في الجزائر في الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به قطاع السياحة في تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية ويسهم في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة.

ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب والمبررات من أهمها:⁽¹⁷⁾

- ضرورة تنوع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في تنمية القطاعات الأخرى غير النفطية، إلا أن المؤشرات تدل على أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي لا تزال منخفضة ودون المأمول، مما يعكس ضرورة العمل على تعزيز دور القطاعات الأخرى؛

- إن التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في أسعار النفط، وما تعكسه من آثار سلبية على مسيرة التنمية في البلاد وعلى العجز في الموازنة، تتطلب التركيز على دعم قطاع السياحة وتطويره ليصبح من أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري؛

ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، بحيث لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة إذ تشكل مورد بديلا للمحروقات لصفتها مصدر ناضبا، لقد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2010 في شكل وثيقة تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010" لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه بدا ضروريا إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الأفاق وذلك بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي.

وأيضا من أجل التوافق مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع، هكذا وأخذوا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة، فإن التطور يتضمن توضيحا لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد مايلي:

- الاختيارات المستقبلية المفضلة من أجل تبيين عقلائي للإمكانات التي تزخر بها البلاد من أن تصبح الجزائر مقصدا سياحيا.

- الأهداف النوعية والكمية المنتظرة في أفق 2013.

- التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية.

- تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها.

خلاصة:

تم التأكيد في هذه الدراسة على أن فكرة تعارض التنمية وحماية البيئة هي فكرة تحتوي على تناقض، فالحفاظ على البيئة لا يعني التوقف عن النشاط الاقتصادي أو ادخار الموارد وإنما يعني الاستخدام الرشيد والكفاء. هنا تظهر التنمية المستدامة كمفهوم محوري يحقق هذه المعادلة التي استعصت على العالم لفترة لا بأس بها من الزمن وهو تحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين العائد الحالي والعائد المستقبلي.

إن السياحة البيئية هي ضمان حقيقي للوصول للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البيئية، حيث تضع في اعتبارها نوع جديد من العدالة والمساواة وهو المساواة بين الأجيال في التمتع بالموارد الطبيعية والمادية والحضارية والثقافية وعدم استنزاف الموارد والقيم؛ فالدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في حماية البيئة.

الإحالات والمراجع:

1. موسى سعداوي، حكيم بوجطو، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 109 مارس، 2010.

2. محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2007، ص 16.

1. رياض بن جليلي، عبد العظيم عادل، خضر حسان، السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكان تنافسيتها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول، يناير 2008، ص 26.

2. المرجع السابق، ص 3.

3. المرجع السابق، ص 3.

6. تقرير تنافسية السياحة والسفر: على الموقع: <http://www.weforum.org> / تاريخ الزيارة: 29-11-2011

7. المرجع السابق.

8. على الموقع: <http://www.almasalla.travel/News/News.asp?id=7804> تاريخ الزيارة: 28-11-2011

9. نرجس حداد، نمو النشاط السياحي كمؤشر لقياس التنافسية دراسة حالة المؤسسات الفندقيتين الأوراسي والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة 2008، ص 71.
- 10- فادي عبود، نحو صناعة سياحية متطورة، مستدامة، مسنولة وتنافسية، برنامج عمل 2010، 2014، على الموقع: fadyabboud.com/Ministry.pdf تاريخ الزيارة 26\20\2011.
11. Alain Jounot, **le développement durable (100 questions pour comprendre et agir)**, AFNOR editions, 2004, p 3.
12. محمد طرشي، تقرورت محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 4.
13. المرجع السابق، ص 23.
14. رايس مبروك، دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، الملتقى الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 2010، ص 5.
15. محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2009، ص 209.
16. خوني راج، الأبعاد البيئية والسوسيو-اقتصادية لصناعة السياحة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-09 مارس، 2010، ص 11.
17. بن نافلة قدور، التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على السواء، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-09 مارس، 2010، ص 6.